اثر تطبيق معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين على تقويم الاداء المالي

د . حسن عوض حسن خالد
جامعة النيلين

أ. المنزول موسى ابراهيم
جامعة النيلين

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.128.10

تأريخ أستلام البحث : 2021/2/14

مقبول للنشر بتأريخ :2021/3/8

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام العديد من شركات التامين السودانية الخاصة بالقياس الدقيق لتقويم الاداء المالي مما له اثر على اتخاذ القرارات، وما العلاقة بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين على تقويم الاداء المالي من خلال المؤشرات المالية(مؤشر السيولة، مؤشر النشاط، مؤشر الربحية)، وهدفت الدراسة الي التعرف علي اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين في قياس مؤشرات الربحية ومؤشرات النشاط ومؤشرات الربحية، وتوصلت الدراسة الى اثبات صحة جميع النتائج ومنها ان تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي (9) ادى الى قياس دقيق للنسبة المالية في شركات التامين السودانية، وكما ختمت الدراسة بعدة توصيات منها، علي شركات التامين السودانية ان تهتم بتطبيق معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين لما لها من اثر فعال في قياس وتقويم الاداء المالي.

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 128 / حزيران / 2021
الصفحات : 184-200

المحور الأول: الإطار المنهجي:

تمهيد:

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من قبل ممارسي مهنة المحاسبة وكانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها والتي ترى أنها تتلائم مع مفاهيمها المحاسبية وقد بقي اصطلاح القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين ومدققي الحسابات مفهوم يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبول في الشركات والمؤسسات حتى ولو اختلفت في معالجة نفس الموضوع، وإن النظام المحاسبي بصورة عام يمثل مجموعة من الإجراءات التي تتعلق بالعمل المحاسبي والخاصة بتسجيل الأحداث الاقتصادية وتبويبها وترحيلها وتلخيصها وعرضها وذلك من خلال توفير مجموعة مستندية يمكن الإعتماد في تف ريغ البيانات بإستخدام المبادئ والطرق والسياسات المحاسبية ومجموعة التقارير والقوائم المالية اللازمة لإظهار نتائج معالجة البيانات بهدف تقديمها بصورة ملخصة ومفهومة للعديد من الجهات (الداخلية والخارجية) التي يمكن أن تستفاد منها في عملية تقويم الاداء المالي.

مشكلة الدراسة:

هنالك بعض القصور في الأداء المالي يحد من إتخاذ القرارات الإدارية المناسبة في شركات التامين السودانية لذلك تحتاج المؤسسات والشركات لتطبيق ارشادات المعايير الدولية حتى تكون أكثر فعالية لتشبع رغبات المستفيدين من البيانات المالية، ومن خلال ذلك تسعى الدارسة الى معرفة دور معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين في تقويم الاداء المالي.

أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

الأهمية العلمية:

بيان مفاهيم ونطاق المعيار الدولي (9) عقود التامين في مهنة المحاسبة، وكذلك بيان مفهوم الاداء المالي في شركات التامين السودانية، وقلة البحوث العلمية التي تناولت موضوع الدراسة في السودان، وبالتالي يوفر البحث معلومة مفيدة لطلاب العلم والباحثين في هذا المجال، يأتي موضوع المعيار الابلاغ (9) على أولويات البحث العلمي واتجاه كثير من الجامعات والمعاهد العليا إلى دراسته.

الاهمية العملية:

بيان كيفية تطبيق المعيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين فيما يتعلق بتقويم الاداء المالي في شركات تامين السودان، إلقاء الضوء على المعيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين ومدى مساهمته في تقويم الاداء المالي من حيث (مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، موشرات النشاط).

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الي تحقيق الأهداف الاتية:

1. التعرف علي مفهوم وأهداف معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين.
2. بيان اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين في تقويم الاداء المالي من خلال مؤشرات السيولة.
3. دراسة اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين في تقويم الاداء المالي من خلال مؤشرات النشاط.
4. بيان العلاقة بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين وتقويم الاداء المالي من خلال مؤشرات الربحية.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين ومؤشرات السيولة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين و مؤشرات النشاط.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين و مؤشرات الربحية.

منهجية الدراسة:يعتمد الباحث علي المناهج التالية:

المنهج الاستنباطي : لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات.

المنهج الاستقرائي : لاختبار الفرضيات

المنهج التاريخي : لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث .

المنهج الوصفي : لدراسة التطبيقية واستخلاص النتائج.

حدود الدراسة : تتمثل حدود الدراسة في الاتي :

الحدود المكانية: عينة من شركات التامين السودانية في ولاية الخرطوم.

الحدود الزمانية: 2020م

الحدود البشرية: العاميلن في شركات التامين السودانية.
الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين في تقويم الاداء المالي حيث تطرق الباحثان في قياس الاداء المالي من خلال مؤشرات (السيولة، والربحية، والنشاط).

مصادر وأدوات جمع البيانات:

المصادر الأولية : استخدام الاستبانة كاداة لجمع البينات الاولية.
المصادر الثانوية: الكتب و المراجع والدراسات الرسائل الجامعية .

المحور الثاني: الدراسات السابقة:

الدراسات التي تناولت موضوع محاسبة التنمية المستدامة والميزة التنافسية:

دراسة: أحمد، (2006م):

تمثلت مشكلة الدراسة في تواجه النظام المصرفي في السودان عدة مشاكل تؤثر على أدائه، ومن أهم هذه المشاكل مشكلة عدم كفاية رأس المال، حيث أن رأس مال المصارف السودانية ضعيف جداً مقارنةً مع رأس مال المصارف العالمية، كما أنه دائماً أقل من ودائع العملاء، وهناك خطورة في استيعاب أي مخاطر تحدث في المستقبل، وأيضاً عدم الاستخدام الأمثل لرؤوس الأموال، وذلك بسبب الدخول في معاملات مصرفية واستثمارية دون مراعاة الشروط والضمانات المطلوبة لتلك المعاملات. هدفت الدراسة إلى معرفة المشاكل والعقبات التي تواجه المصارف السودانية ومعالجة أوجه القصور وتزويد العاملين في مجال الإدارة المالية والمؤسسات الأخرى بالمعرفة والمهارات الضرورية التي تمكنهم من التخطيط ووضع الأهداف لاتخاذ القرارات المالية السليمة التي تجنب مؤسساتهم خطر الازمات المالية، و توصلت الدرسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي: ضعف حجم رؤوس أموال المصارف السودانية يضعف منافستها مع البنوك العالمية والتي تتمتع برؤوس أموال كبيرة. ضعف الوعي المصرفي للمواطن السوداني. كفاءة الأداء تتحقق من خلال النمو الايجابي لمؤشرات أداء عمليات المصرف الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية.

دراسة: حسين، (2007م):

تمثلت مشكلة الدراسة في أن بعض شركات الصناعة بشعبية وادي الحياة بليبيا، لا تعتمد فروعها كوحدات محاسبية مستقلة بما يؤثر على تقويم الأداء المالي لهذه الشركات، وأيضاً هنالك بعض الشركات تعترف بفروعها كمراكز ربحية، وأيضاً بعض الشركات لا تطبق أسس ومبادئ محاسبة الفروع، مما يؤثر سلباً على نتائج الأداء المالي لتلك الشركات، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أسس ومبادئ محاسبة الفروع لبعض الشركات الصناعية الخفيفة بشعبية ووادي الحياة بليبيا، والتعرف عل مدى اعتراف هذه الشركات بفروعها كوحدات مستقلة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي: تعترف الشركات موضع الدراسة بفروعها كوحدات مستقلة حتى تساعد في تقويم أدائها المالي. تستخدم الشركات موضع الدراسة اسلوب المركزية في اتخاذ القرارات.

دراسة: صفاء، (2008م):

تنبع أهمية البحث في التعرف على معايير قياس كفاءة البنوك التجارية والأكثر استخداماً في تحليل أداء البنوك وهي النسب المالية من خلال تحليل القوائم المالية مستخدماً المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة وسعي الباحث لعلاج مشكلة البحث والتي تتلخص في أنه نسبة الكفاءة في أداء المصارف في العالم يقوم بنك السودان المركزي بدور كبير في تقويم أداء المصارف التجارية وتحديثها فهل استطاعت المصارف السودانية تحسين موقفها المالي لمنافسة المصارف الأجنبية القادمة . وقد احتوى البحث على ثلاث فصول حيث جاء الفصل الأول بعنوان مفهوم المصارف ومعايير تقويمها أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان المصارف التجارية في السودان أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان تقويم الأداء المالي للبنك السوداني الفرنسي ومن خلال هذه الفصول توصل الباحث لعدد من النتائج والتوصيات أهمها : تعتبر القوائم المالية خاصة قائمة المركز المالي وقائمة الدخل هي المدخل الرئيسي لتحليل وتقويم أداء المصرف ، استخدام النسب المالية يعطي نتائج يمكن الاعتماد عليها في تقويم الأداء المصرفي ، مازالت أمام المصارف السودانية تحديات كبيرة ماثلة أمامها للحاق المصارف العالمية ، ضرورة اللجوء إلى الدمج والتكتل إذا واجهت البنوك صعوبة في زيادة رأس المال وذلك لخلق كيانات مالية قوية قادرة على مواجهة المخاطر المختلفة ، العمل على تنويع الموارد لتكون حماية وضمان لأموال المودعين إذا ما تعرض البنك لأي خسائر محتملة ، العمل على زيادة رأس مال البنك حتى لا يواجه خطر الدمج وخطر المنافسة المحلية والأجنبية.

دراسة: وسام ، (2015م):

سعى البحث إلى تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق للمدة 2012-2008)م) ، وذلك باستخدام المؤشرات المالية المعتمدة في تقويم الأداء المالي للمصارف . ولتحقيق هدف البحث تم استخراج متوسط

المؤشرات المالية المستخدمة في تقويم أداء المصارف عينة البحث ، كما تم استخراج الانحراف المعياري لتلك المؤشرات المالية لمعرفة مدى تذبذب قيم تلك المؤشرات خلال سنوات الدراسة . وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أظهرتها نتائج البحث والتي من أهمها إن المصارف عينة البحث تحتفظ بسيولة نقدية كبيرة تفوق بكثير النسبة المحددة من قبل البنك المركزي ، مما يشير إلى ضمان حقوق المودعين وانخفاض مستوى مخاطر السيولة ، ولكن ذلك قد يؤدي إلى ضياع فرصة استثمار هذه الأموال في مجالات تنموية متنوعة تخدم المجتمع العراقي . وتم الاعتماد على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث لتقديم مجموعة من التوصيات المنسجمة معها.

دراسة: حليمة، (2016م):
تواجه المؤسسات باختلاف أنواعها مشاكل عديدة فيما يخص الحفاظ على الضبط الداخلي والسير الحسن للنشاطات وتنفيذ الخطط والإجراءات بشكل يسمح بتحقيق الأهداف المسطرة، وكل ذلك راجع إلى التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الداخلية والخارجية للمؤسسة وماتحويه من تهديدات قد تشكل خطرا على إستمرارية هذه الأخيرة . تعد المراجعة الداخلية من أهم الأدوات الرقابية التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها، حيث تعمل على تقييم الأداء للأنشطة المحاسبية والمالية والتشغيلية من خلال المتابعة المستمرة والتركيز على الكفاءة والفعالية في التنفيذ مما يؤثر على الأداء المالي للمؤسسة من حيث الضبط والفعالية، وهذا ما إستخلصناه من الدراسة النظرية للموضوع كون المراجعة الداخلية تعمل على ضبط الأداء التشغيلي للمؤسسة وأيضا المساهمة في تقييم الأداء المالي بشكل صحيح بالإعتماد على قوائم مالية دقيقة وذات مصداقية إلى جانب توصيات وإقتراحات المراجع الداخلي التي تدعم عملية إتخاذ القرار في جوانب عدة من أنشطة المشروع .وبغرض تدعيم الدوضوع أسقطنا الجانب النظري للدراسة على واقع مؤسسة مطاحن مرمورة بقالمة، حيث تحتوي على خلية للمراجعة الداخلية تعتمد عليها الإدارة في مراقبة سير النشاط التشغيلي للوحدة لتزويدها بكافة المعلومات حول التنفيذ، أما فيما يخص الجانب المالي فالمؤسسة تعتمد على خدمات المدير المالي في فحص وتحليل القوائم المالية على عكس ما جاء في الدراسة النظرية فيما يخص هذه الناحية.

دراسة:اسماعيل، (2017م):
حيث تمثلت مشكلة الدراسة في ان المراجعة تعتبر وسيلة تساعد على معرفة الأخطاء والغش وحماية أملاكها من اجل الضمان تحقيق أهداف الشركة .لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم توزيع (136)استبانة على عينة من الشركات الصناعية بمدينة مصراته البالغ عددها (227)شركة صناعية، حيث تم استلام (96) استبانة الصالحة منها (93) استبانة وبتحليل إجابات الاستبانات إحصائياً عن طريق برنامج SPSS))؛ تبين أنه: يوجد ضعف في قيام المراجعة الداخلية بدورها في تقويم الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية، وايضا هناك صعوبات تحد من فاعلية المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي، توصي الدراسة بزيادة فعالية المراجعة الداخلية في وذلك ضع الانظمة اللازمة لضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط والقوانين والتعليمات لتحسين فاعلية وكفاءة الاداء داخل الشركة .الكلمات الدالة : المراجعة الداخلية ، تقويم الأداء، والشركات الصناعية.

المحور الثالث: الاطار النظري:

اولاً: مفهوم المعيار المحاسبي: هنالك العديد من الكتاب والباحثين تناولوا مفهوم المعيار المحاسبي ولم يتفقوا على مفهوم محدد له، ومن هذه المفاهيم: عرفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية (لجنة المعايير الدولية، 1999م، ص 199)، بأنها " عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبدا، كما إنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية. كما عرفها (المجمع العربي للمحاسبين، 1999م، ص 70) بأنه: بيان كتاب يصدره جهاز أو هيئة تنظيمية محاسبية أو مهنية تتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر علي المركز المالي ونتائج أعمالها " أما معايير المحاسبة المتعارف عليها فهو مصطلح يعني حسب جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين فيعني " تعبير فني مصطلح عليه عند المحاسبين دلالته تشتمل كل ماهو متفق علي أنه مقبول في علم المحاسبة المتبعة في وقت معين.

عرف (مصطفى، 2007م، ص 8) بانها" ليست إلا مجموعة من القواعد والأحكام الثابتة التي لاتتغير أو تبدل أو تعدل أو تتطور لكنها مجموعة من الأعراف والقواعد جاءت نتيجة للمعرفة الإنسانية فهي تتطور بإستمرار وفقا لمعطيات الواقع فقد تطرأ متغيرات علي البيئة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية فتؤثر بذلك علي الأهداف والمعايير فيشملها التغيير وهذا مجال الباحثين والمهتمين لهذه المهنة فيجب أن يواكبوا وينظروا مايحدث حولهم بإستمرار.

كما عرفت (حسين، 2008م، ص 103) بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي الي توجيه وترشيح الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات، وذلك تختلف المعايير عن الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير علي حالات تطبيقية معينة.

يرى الباحثان إنه بموجب المعايير يتم قياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر علي المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة وإيصال نتائجها للمستفيدين .

ثانياً: أهمية معايير المحاسبة الدولية:

تظهر أهمية استخدام معايير المحاسبة الدولية نتيجة لمجموعة من الاسباب التي من اهمها (محمد، 2007م، ص ص 127 - 128):

1. تمكن المعايير المحاسبية من توحيد قياس الأحداث المالية ، وبالتالي إيصال نتائج عملية القياس الى مستخدمي القوائم المالية بشكل سليم وذلك من خلال تحديد الطرق لعملية القياس.
2. تحديد المعايير المحاسبية للخصائص التي يجب أن تكون عليها المعلومات المحاسبية بمواصفات معينة حتي تكون مفيدة لمستخدميها كما أنه يتم عن طريق المعايير المحاسبية البديلة لأن إستخدام كل طريقة محاسبية بديلة يؤدي الي معلومات مختلفة عن طريقة الأخرى، أضف الى ذلك أن المعايير المحاسبية يتم تحديدها عن طريق الإيضاحات التي يجب على المنشأة الإفصاح عنها في القوائم المالية ، وذلك عن طريق التميز بين الإفصاحات الضرورية والإفصاحات غير الضرورية.
3. تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة حماية لمديري المنشأة من الضغوط الخارجية، وإن وجود المعايير المحاسبية أدت الي حماية مديري الشركات في إستخدام أحكامهم الشخصية وخفض الضغوط عليهم .
4. إن المعايير المحاسبية تمكن المنشأة الملتزمة بها من التوحيد أو التنسيق المحاسبي ، الأمر الذي يزيد من جودة المعلومات المحاسبية المنتجة من المنشأة ، كما تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة مرشد أو دليل يحدد إجراءات المعالجة المحاسبية.

مما سبق يتضح للباحثان ان اهمية معايير المحاسبة الدولية بانها تعتبر من أهم وسائل تطوير مهنة المحاسبة، ولقد أدركت كثير من الدول أهمية إصدار معايير المحاسبة المالية لما لها من تأثير علي حجم النشاطات المالية والتجارية وبالتالي علي الاقتصاد الوطني ككل.

ثالثاً: اهداف نظام التكلفة المستهدفة:

هنالك مجموع من الاهداف التي تسعى معايير المحاسبة الدولية الى تحقيقها ومنها (مامون، 2009م، ص 50):

1. إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا.
2. العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.
3. إن هذه المعايير توفر للشركات خاصة للدولية منها الوقت و المال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها في إعدادها مجموعة من الممارسات و المبادئ المحاسبية و التي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.
4. العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، و بالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت و المال.
5. تسهل العمليات الدولية و التسعير، و كذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، وتجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة، خصوصا بعد زيادة و نمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، و كذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية و تدفق الاستثمارات.
6. تسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، أي إعطاء للشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من الخارج سواء كان ذلك في شكل رؤوس أموال أو قروض.

7. كما أن هذه المعايير تهدف إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة و بدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني و تشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.

يتضح مما سبق أن للمعايير المحاسبة الدولية عدة أهداف مهمة وتسعى لتطبيقها في المجالات المحاسبية حيث تستخدم في إعداد البيانات المالية وتجهيز القوائم المحاسبية والتي تقبل قبولاً دولياً وتساهم في تحقيق التنسيق بين الإجراءات والقواعد الخاصة بالمحاسبة، و توفر الوقت والجهد أثناء إعداد القوائم المالية من خلال توحيد الإجراءات المحاسبية معاً لتدعم عمليّات التبادل النقدي الدولي مما يساهم في زيادة كفاءة الأسواق.

رابعاً: معايير المحاسبة الدولية في شركات التامين:

على كل المؤسسات الخاضعة لتطبيق المعايير الدولية بما في ذلك شركات التأمين، أن تقوم بعرض قوائمها المالية وفق متطلبات هذا المعيار، وهناك متطلبات إضافية لشركات التأمين تتناسب مع متطلبات هذا المعيار ورد ذكرها في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(9)، ونستعرض فيه (فاتح، 2012م، ص 46):

1. **هدف المعيار:** يهدف هذا المعيار إلى توضيح الأسس المستخدمة في عرض القوائم المالية، وذلك من أجل أن يكون هنالك إمكانية لإجراء مقارنة هذه القوائم لنفس المشروع ولعدة سنوات سابقة، وأيضا من أجل أن تتم عملية مقارنة القوائم المالية للمشروع مع المشاريع الأخرى.
2. **النطاق المعيار :** يطبق هذا المعيار عندما يتم عرض القوائم المالية لغرض عام، وذلك من أجل تلبية احتياجات مستخدمي هذه القوائم، ويؤخذ بالاعتبار منها لا ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية المرحلية والمختصرة، و ينطبق هذا المعيار على المشاريع الفردية أو مجموعة المشاريع، يمكن عرض القوائم المالية الموحدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والقوائم المالية للشركة الأم وفقا للقوانين والمتطلبات الوطنية، يمكن تطبيق هذا المعيار على كافة أنواع المشاريع وكذلك البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية، و يمكن تطبيق هذا المعيار على المشاريع الهادفة للربح أما المشاريع التي لا تهدف إلى الربح فيمكن تطبيقه عليها مع تغيير بعض المسميات في بنود القوائم المالية.
3. **السياسات المحاسبية:** تقدم البيانات المالية معلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية وتشمل : ممتلكات المؤسسة المتمثلة في إجمالي الأصول، الالتزمات المؤسسة المتمثلة في إجمالي الديون، وحقوق المساهمين المتمثلة في إجمالي الأموال الخاصة، و إي ايرادات وأعباء المؤسسة بما فيها الأرباح والخسائر، و التدفقات النقدية للخزينة، ويجب أن تعطي صورة صحيحة عن المركز المالي للمؤسسة وبصورة محايدة وتعكس الجانب الاقتصادي للأحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني.

يتضح مما سبق ان معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين يسعى الى قياس والمحافظ على اصول المشروع وحقوقه والالتزامات التي هي على المشروع، واعداد القوائم المالية ذات الغرض العام.

خامساً:مفهوم تقويم الاداء المالي:

عرفه (محمود، 1994م، ص 78) بانه: نظام رسمي لقياس وتقييم التأثير في خصائص الفرد الأدائية والسلوكية ومحاولة التعرف على احتمالية تكرار نفس الأداء والسلوك في المستقبل لإفادة الفرد والمنظمة والمجتمع. وعرفها (احمد، 2010م، ص 42) بأنها: عملية قياس موضوعية لحجم ماتم انجازه ومستوى ذلك بالمقارنة مع المطلوب انجازه كما ونوعا على شكل علاقة نسبية بين القائم والمطلوب. ويرى (حسن، 1998م، ص 244) بانه" نشاط مهم من أنشطة الموارد البشرية يستهدف التأكد من مدى كون الفرد العامل في المنظمة يؤدي عمله بشكل فاعل يعتبر التقويم بأنه.

من ذلك يتضح للباحثين انه يمكن تعريف الاداء المالي بانه نظام يتم من خلاله تحديد مدى كفاءة أداء العاملين لأعمالهم.

سادساً: اهمية تقويم الاداء المالي:

تبرز أهمية تقويم الأداء في كل المجتمعات والنظم الإقتصادية من خلال ما تتميز به الموارد الإقتصادية بالنسبة للإحتياجات المتزايدة ويمكن توضيح أهميته في النقاط التالية (العيساوي، 2000م، ص 243):

1. وجود نظام لتقويم الكفاءة يؤدي إلى رفع مستوى الأفراد وتحسين الإنتاجية والتعرف على نقاط القوة والضعف وكيفية تحسين الأداء.
2. يترتب على نتائج التقويم إتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالترقيات والنقل والتدريب.
3. يؤدي إلى فعالية الإشراف لتفهم المرؤوسين لأسس معايير تقويم الأداء.
4. تحقيق العدالة والمساواة بين كافة الأفراد مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية للحد من الصراعات الضارة.

5. توضيح إمكانيات تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
6. معرفة العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية للأنشطة المختلفة مما يساعد على تحقيق تلك القطاعات لوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة.

يرى الباحثان أن اهمية تقويم الاداء المالي تتمثل في إن تقويم الأداء أســـاس جوهري لعمليات التطوير الإداري للعاملين من خلال اعتماد نتائج التقويم مرشـــدا وموجها لإقرار برامج التطوير الإداري والتدريب والتحفيز وتوزيع المسؤوليات وتحديد معدلات الأداء، ويسهم في الكشف عن الطاقات الكامنة لدى الأفراد وغير مستغلة في عملهم الحالي مما يساعد في إعادة توزيع الأعباء والأدوار.

سابعاً: أهداف تقويم الأداء المالي:

يهدف تقويم الأداء إلى تحيق العديد من الأهداف منها (الياسين، 1999م، ص 91):

1. تحديد أسباب أوجه القصور والنجاح والإهتمام بتقديم مقترحات هامة وجوهرية لتحقيق التحسينات اللازمة وإيجاد الحلول المناسبة لتلافي أسباب تلك القصور في المستقبل.
2. توفير أسس موحدة للمقارنة بين الشركات المماثلة والتابعة لقطاع واحد كما يساعد على تحديد الطاقة العاطلة لإستغلالها أقصى إستغلال والتعرف على تنفيذ الخطة العامة للدولة.
3. إظهار كفاءة سياسات الإختبار والتعيين في ضؤ معدلات الأداء.
4. التعرف على مدى تحقيق القطاعات الإقتصادية للأهداف المحددة مسبقاً.

يرى الباحثان أن تقويم الأداء يهدف إلى مساعدة المديرين في استيفاء بيانات التقويم ومن ثم تحديد القدر اللازم من التدريب للعاملين لرفع مســـتوى الأداء وكذلك يهدف إلى تقديم بيانات دقيقة للمســـتثمرين كما أنه يفيد في الأغراض الإدارية من حيث إتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالأصول كالإستغناء عنها أو إستبدالها أو التوسع في إستخدامها أو شراء أصول جديدة أو المفاضلة بين البدائل ورسم السياسات المالية، كما أن هدف تقويم الأداء على المستوى القومي يفيد في قياس الإستخدام الأمثل للموارد القومية.

ثامناً: معايير تقويم الأداء المالي:

تعتبر معايير وتقييم الاداء المالي من أهم الادوات المستخدمة في تحليل الاداء المالي ويعني التحليل لمنشأة ما القيام بتحليل بنود كل من الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر ومن أهم الادوات المستعملة في التحليل المالي هي تحليل النسب أو ما يسمى بالنسب المالية والمستخدمة حالياً علي نطاق واسع، حيث يمكن ان تستخدم النسبة المالية (سند، 2004م، ص 14):

1. **مؤشرات تحليل السيولة:** السيولة هى مقدرة المنشأة على مقابلة إلتزاماتها الخارجية في تواريخ إستحقاقها وتعبر السيولة عن مقدرة المنشأة على تحويل أصولها المتداولة الى نقود وللسيولة بعدان الأول يتمثل في الوقت اللازم لتحويل الأصل الى نقود والبعد الثاني يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصل الى نقود(توفيق، 1970م، ص 118).

2 . مؤشرات الربحية: تحتم السياسة التمويلية للشركة ضرورة الإحتفاظ بنوع من التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي وكذلك مراعاة القدرة عن التوسع في الإعتماد على التحويل الخارجي، يرتبط التمويل الخارجي مع التمويل الداخلي بعدد من العناصر وهى التي تضع حداً للتوسع في التمويل الخارجي(عبدالغفار، 1986م، ص 91).

3.مؤشرات نسب النشاط: وتهتم نسب النشاط أو مايمكن تسميته بنسب التشغيل بتحليل مقدرة المنشأة على إستخدام الموارد المتاحة لديها من أجل توليد المبيعات وتعتبر هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات وكل نوع من مجموع الاصول المتداولة والذمم المدينة والمخزون والأصول الثابتة ومجموع الأصول (السهلوي، 1432ه، ص ص 40 46).

المحور الرابع: الدراسة الميدانية:

يستعرض الباحثان في هذا المبحث حالة تطبيقية في شركات التامين السودانية، حيث يتناول الباحث اثر معايير الابلاغ الدول (9) عقود التامين في تقويم الاداء المالي، من اجل اختبار فرضيات الدراسة، وتم تحديد عينة الدراسة بمواصفاتها العلمية التي تحقق أغراض الدراسة من ذوي الاختصاص من (محاسب ، مراجع داخلي، مدير مالي، موظفي الاكتتاب والتسويق المطالبات وفني التامين، اخرى)، وذلك من خلال توزيع الاستبانة لجمع البيانات الاولية التي تتحقق أغراض الدراسة، حيث تم توزيع عدد 200 استمارة وتم جمع 150 استمارة استبانة.

تصميم استمارة الدراسة الميدانية:

من اجل الحصول على المعلومات ،والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة بهدف معرفة : أثر تطبيق معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين علي تقويم الاداء المالي وترشيد القرارات التشغيلية ، والاستبانة هي من

الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية ،وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ، ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

اتبع الباحث خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالي:

1. الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
2. عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على الأستاذ المشرف على الدراسة، كما تم الإستفادة من خبرات،وتجارب بعض المختصين كمحكمين حيث طلب منهم إبداء أرائهم ،وإصدار أحكامهم على الأداء من حيث مدى اتساق الفقرات مع فرضيات الدراسة ،وفى ضوء ملاحظاتهم (راجع ملحق رقم (2))، وتم ما يلي:

أ. حذف الفقرات التي اقترح حذفها.

ب. تعديل بعض الفقرات ،وإعادة صياغتها لتعطى المدلول المقصود منها.

ح، أولا الباحث في صياغة عبارات الاستبانة مراعاة الحيادية الممكنة ،والمستويات الثقافية للمستقصى منهم بالأبتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها ، أو يلتبس معناها متجنباً العبارات المحرجة.

وبناءاً على ذلك تم تصميم استمارة الإستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة ،والعينة المختارة ،وفق اسلوب احصائي، وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية.

اختبار درجة مصداقية البيانات

ثبات الاختبار بأن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة ، واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ، ورصدت درجة كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها ، وتم الحصول على الدرجة نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة ، والإتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

ولاختبار مدى توافر الثبات ،والإتساق الداخلي بين الإجابات على العبارات تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرنباخ (Alpha- cronbach) ،وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرنباخ 60%. وقد تم إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها.

أما الصدق فهو أيضاً مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق ،والثبات بين الصفر ،والواحد الصحيح.

في هذه الدراسة تم استخدام طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس، حيث يتم فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات الزوجية، ومن ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية ،والزوجية ،وفق الصيغة الأتية: [1]

حيث:

ر: معامل ارتباط بيرسون.

ن: حجم العينة.

مجـ س: مجموع درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مجـ ص: مجموع درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مجـ $س^2$: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مجـ $ص^2$: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مجـ (س×ص): مجموع حاصل ضرب درجة الإجابات على العبارات الفردية في الإجابات على العبارات الزوجية.

وأخيراً حسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان بر، أون بالصيغة الأتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times ر}{1 + ر}$$

[1]) د. عدنان بن ماجد وآخرون، **مبادى الاحصاء والاحتمالات**، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م)، ص 129

أما معامل الثبات فهو يمثل الجذر التربيعي لمعامل المصداقية ألفا كرنباخ، ويتر، أوح كل من الصدق والثبات بين الصفر و 100%، فكلما كانت النتيجة قريبة إلى 100% دل ذلك على الثبات والصدق العاليين في إجابات أفراد عينة الدراسة. الجدول(2/2/4) يبين معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة.

الجدول(1)

معامل المصداقية ألفا كرنباخ والثبات لعبارات الاستبانة

المحـــور	عدد العبارات	معامل المصداقية ألفا كرنباخ	معامل الثبات
عبارات المحور الأول	9	0.923	0.881
عبارات المحور الثاني	21	0.936	0.966
لجميع عبارات الاستبانة	30	0.946	0.961

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2021م

بلغ معامل المصداقية ألفا كرنباخ في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (94.6%) فيما بلغ معامل الثبات (96.1%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات ، والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة ، والقبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الإعتمادية على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة ، وتحليل نتائجها.

1. تحليل بيانات الاستبانة:

المحور الاول: " معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين"

الجدول (2)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	التريب
1	يساعد في الإفصاح عن القيمة النقدية لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات بالميزانية والايضاحات التفسيرية	4.34	5	1.07	عالية جدا	2
2	يحقق في عملية الإفصاح عن الأصول المالية بالقيمة العادلة	4.11	5	1.16	عالية جدا	7
3	يعمل علي تحديد وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لعقود التأمين	4.02	5	1.25	عالية جدا	9
4	الإفصاح عن الأصول المالية بالتكلفة المطفاة في عقود التأمين	4.18	5	1.10	عالية جدا	6
5	يساعد في الافصاح عن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع تصنيفها	4.19	5	1.15	عالية جدا	5
6	يساعد في الافصاح عن المطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة للجزء المصنف لمطلوبات محتفظ بها للمتاجرة	4.40	5	1.02	عالية جدا	1
7	يساعد في الافصاح عن المطلوبات المالية المقارنة بالتكلفة المطفاة	4.20	5	1.13	عالية جدا	4
8	تحديد أي مجموعة من عقود التأمين في الشركة هي رابحة وأي منها خاسرة	4.10	5	1.26	عالية جدا	8
9	يساعد في القيام بتحليل الاتجاه حول معلومات عقود التأمين.	4.30	5	1.10	عالية جدا	3

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الاول التي تنص على" معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين " فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (4.02-4.40) والانحراف المعياري (1.02 – 1.26) والمنوال (5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

المحور الثاني: تقويم الاداء المالي:
البعد الاول: استخدام مؤشرات السيولة:

الجدول (3)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الاول:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	تحليل مؤشر نسبة التداول لقياس مدى قدرة منشاة العميل على تسدسد الخصوم المتداولة من اصولها المتداولة في مواعيد استحقاقها.	4.20	5	1.11	عالية جدا	6
2	تحليل مؤشر السيولة السريعة لقياس سيولة منشاة العميل عند اجل سداد الاقساط	4.39	5	0.97	عالية جدا	2
3	تحليل مؤشر الاصول النقدية وشبه النقدية لقياس كفاءة العميل في سرعة تدوير النقدية لسداد	4.33	5	1.04	عالية جدا	4
4	تحليل بنود عناصر راس المال العامل كمؤشر لقياس مدى قدرة منشاة العميل على السداد	4.22	5	1.11	عالية جدا	5
5	تحليل مؤشر النقدية ضمن الاصول المتداولة لسداد الاقساط	4.11	5	1.18	عالية جدا	7
6	تحليل مؤشر راس المال العامل يؤدي الى تحديد الحد الادنى الذي يمكن قبوله عند تقديم الخدم	4.43	5	0.87	عالية جدا	1
7	يمكن تحليل صافي راس المال العامل الى اجمالي الاصول من تحديد نمؤ راس المال العامل	4.34	5	0.90	عالية جدا	3

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م

من خلال الجدول (3) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الذي ينص على" استخدام مؤشرات السيولة " فان الاوساط الحسابي له تقع في المدي ما بين (4.11-4.43) والمنوال (5) والانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.87 – 1.18) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

البعد الثاني: " استخدام مؤشرات النشاط "

الجدول (4)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات البعد الثاني:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	معدل دوران المخزون يمكن من سرعة تحويل المخزون الى مبيعات	4.37	5	0.86	عالية جدا	5
2	تحيل متوسط فترة التحصيل يساهم في تحديد مدى كفاءة العميل في تحصيل قيمة مبيعاته	4.38	5	0.93	عالية جدا	4
3	يساعد تحليل متوسط فترة الساد في معرفة مقدرة العميل في سداد التزاماته	4.28	5	1.03	عالية جدا	7
4	يمكن معدل دوران الاصول الثابتة من معرفة كفاءة العميل في استخدام اصوله الثابتة	4.39	5	0.87	عالية جدا	3
5	تحليل معدل دوران الاصول المتداولة لقياس كفاءة العميل في تشغيل وحدة النقد في تمويل عملياته	4.32	5	0.95	عالية جدا	6
6	معدل دوران مجموع الاصول الى المبيعات مؤشر لقياس قدرة العميل على تحقيق الايرادات.	4.39	5	0.85	عالية جدا	2
7	معدل دوران الزمم المدينة مؤشر لقياس كفاءة عملية منح الائتمان وتحصيل الديون	4.46	5	0.82	عالية جدا	1

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات االبعد الذي تنص على " استخدام مؤشرات النشاط " فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.28-4.46) والمنوال (5) الانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.82 – 1.03) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة .

البعد الثالث: " استخدام مؤشرات الربحية "

الجدول (5)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات البعد الثالث:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	يتم تحديد مجمل الارباح الناتج من المبيعات بتحليل اجمالي الربح لصافي المبيعات	4.36	5	0.89	عالية جدا	6
2	يتم التحقق من صافي الربح بتحليل هامش صافي البح الى اجمالي المبيعات	4.42	5	0.82	عالية جدا	3

3	يتم معرفة الارباح من جميع المصادر بتحليل العائد على المبيعات الى صافي الربح العام	4.35	5	0.92	عالية جدا	7
4	يتم معرفة ارباح الاستثمار عن طريق تحليل العائد على الاصول	4.38	5	0.95	عالية جدا	4
5	يتم معرفة ارباح الملاك بتحليل معدل العائد على حقوق الملكية	4.37	5	0.92	عالية جدا	5
6	تحدد الارباح من اموال الدائنين بتحليل مرات تغطية الارباح بالالتزامات الثابتة	4.47	5	0.86	عالية جدا	1
7	يتم التحقق من ارباح الاصول المتدولة بتحليل معدل العائد عليها	4.42	5	0.87	عالية جدا	2

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الثالث التي تنص على " استخدام مؤشرات الربحية " فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.35-4.47) والمنوال (5) الانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.82 – 0.95) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة .

2. إختبار الفرضيات:

سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t)لإختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات كل فرضية.

أ. إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و استخدام مؤشرات السيولة "

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين في استخدام مؤشرات السيولة ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم إستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل ممثل بـ (1x) و استخدام مؤشرات السيولة كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (6)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى.

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.203	5.857	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.734	0.534	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.78			
معامل التحديد (R^2)	0.61			

أختبار (F)	234.814	النموذج معنوي
Y=1.203+0.734x		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحث من الجدول (6) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل و استخدام مؤشرات السيولة كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.78)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.61)، هذه القيمة تدل على ان معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل تؤثر بـ (61%) في استخدام مؤشرات السيولة (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (234.814) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و5.857، ومتوسط اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين في استخدام مؤشرات السيولة يساوي (5) مرة، 0.534: وتعني أن معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين يساهم في استخدام مؤشرات السيولة ب 53%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و استخدام مؤشرات السيولة " قد تحققت.

ب. إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و استخدام مؤشرات النشاط ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين فى استخدام مؤشرات النشاط، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) و استخدام مؤشرات النشاط كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (7)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتماليةSig))	التفسير
$\hat{B}_0$	1.956	7.829	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.575	0.860	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.63			
معامل التحديد (R^2)	0.40			
أختبار (F)	97.214		النموذج معنوي	
Y=1.575+0.956x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحث من الجدول (7) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل و استخدام مؤشرات النشاط كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.63)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.40)، هذه القيمة تدل على ان معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل تؤثر بـ (40%) في استخدام مؤشرات النشاط (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F)(97.214) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و7.829، متوسط اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين في استخدام مؤشرات النشاط يساوي (7) مره، 0.860، وتعني ان معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين يساهم فى استخدام مؤشرات النشاط ب 86%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و استخدام مؤشرات النشاط " قد تحققت.

ت. إختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و استخدم مؤشرات الربحية ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين فى استخدم مؤشرات الربحية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) و استخدم مؤشرات الربحية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (9)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثالثة:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتماليةSig))	التفسير
$\hat{B}_0$	1.976	8.104	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.576	0.522	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.64			
معامل التحديد (R^2)	0.41			
أختبار (F)	102.453	النموذج معنوي		
Y=1.976+0.576x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحث من الجدول (9) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل و استخدم مؤشرات الربحية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.64)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.41)، هذه القيمة تدل على ان معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين كمتغير مستقل تؤثر بـ (41%) في استخدم مؤشرات الربحية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F)(102.453) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و8.104، متوسط اثر معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين في استخدم مؤشرات الربحية يساوي (8) مره، 0.522، وتعني ان معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين يساهم فى استخدم مؤشرات الربحية ب 52%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و استخدم مؤشرات الربحية " قد تحققت.

الخاتمة:

أولاً: النتائج :

من خلال الدراسة التطبيقية توصل الباحث إلي عدة نتائج منها:

1. وجدت علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و استخدم مؤشرات الربحية في شركات التامين السودانية.
2. وجدت علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و استخدم مؤشرات الربحية في شركات التامين السودانية.
3. وجدت علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التأمين و استخدام مؤشرات السيولة في شركات التامين السودانية.
4. ساهم معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين في تحليل مؤشر نسبة التداول لقياس مدى قدرة منشاة العميل على تسدسد الخصوم المتداولة من اصولها المتداولة في مواعيد استحقاقها.
5. ساهم معيار الابلاغ الدولي (9) عقود التامين في معرفة ارباح الملاك بتحليل معدل العائد على حقوق الملكية في شركات التامين السودانية.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على هذه النتائج السابقة يوصى الباحثان بالآتي:

1. على شركات التامين السودانية ان تهتم بتطبيق معايير الابلاغ الدولي لما لها من دور فعال في قياس وتقويم الاداء المالي.
2. على شركات التامين السودانية الاقتداء بشركات التامين الرائدة عالمياً في مجال تطبيق معايير الابلاغ الدولي والسير علي خطاها.
3. تدريب العاملين والمحاسبين بصورة مستمرة لمواكبة التطورات الجديدة بخصوص تطبيق معايير الابلاغ الدولي بالاخص المعيار (9) عقود التامين.

فهرس المراجع والمصادر:

- لعموري، حليمة السعدية، (2016م)، دور المراجعة الداخلية في ضبط وتفعيل الاداء المالي، مديرية النشر الجامعي، الجزائر.
- عبدالعزيز، صفاء الحسن، (2008م)، تقويم الاداء المالي للمصارف التجارية السودانية، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة.
- النحيو، اسماعيل، (2017م)، دور المراجعة الداخلية في تقويم الاداء المالي، لبيا، جامعة مصراته، المؤتمر الاكاديمي الاول لدراسات الاقتصاد والاعمال.
- عباس، وسام،(2015م)، تقويم الاداء المالي للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الاسلامية، العراق.
- أحمد، أيوب محمد،(2006م)، تقويم الأداء المالي للمصارف في السودان بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال غير منشورة،السودان: جامعة الزعيم الأزهري، كلية الدراسات العليا.
- الأنصاري، حسين أحمد، (2007م)، دور محاسبة الفروع في تقويم الأداء المالي بالتطبيق على شركات الصناعات بشعبية وادي الحياة بليبيا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
- لجنة المعايير الدولية،(1999)، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة، معايير المحاسبة الدولية، (عمان: مجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

- البشاري، مصطفي نجم، (2007)، مدخل الي معايير المحاسبة، الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
- حمدان والقاضي، حسين، مأمون،(2008)، المحاسبة الدولية ومعاييرها، عمان : دار الثقافة والنشر .
- السر، محمد تاج ،(2007)، العلاقة بين الفكر المحاسبي وإنعكاساته علي المعايير المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية.
- حمدان ، مأمون ،(2009م)، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ، معايير المحاسبة الدولية ، دمشق كانون الأول.
- فاتح، طايلب، (2012م)، محاسبة شركات التامين في ظل المعايير المحاسبة الدولية، الجزائر، جامعة امحمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تخصص محاسبة.
- محمود وفراج، منصور حامد،(1994م)، ثناء عطية، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، القاهرة : د ن.
- أحمد، زهير عبد الله ،(2010م)، دور المراجعة البيئية في تقويم وفعالية الأداء،الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في تكميلي في المحاسبة غير منشورة.
- حسن، صلاح الدين،(1998)، نظم المحاسبة والرقابة تقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، بيروت : دار المساء للطباعة.
- العيساوي، كاظم جاسم ،(2000م)، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، عمان: دار المناهج.
- السهلوي و عبدالله، خالد عبد العزيز محمد و عبد القادر محمد أحمد،(1432ه)، أساسيات الإدارة المالية، السعودية: دار النشر الإحساء.
- توفيق، جميل أحمد،(1970م)، الإدارة المالية ، القاهرة : دار الجامعات المصرية للنشر.
- عبد الغفار، السيد محمد ،(1986م)، التمويل والإدارة المالية، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر .
- عدنان بن ماجد وآخرون، **مبادى الاحصاء والاحتمالات**، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م).

The effect of applying the International Reporting Standard (9) insurance contracts on the evaluation of financial performance

1. **D. HASSAN AWAD HASSAN KHALED – NEELAIN UNIVERSTITY. hassanawed195@gmail.com.**
2. **Almanzoul Musa Ibrahim Bakheet, Almanzoul Musa Ibrahim Bakheet**

Abstract
The research problem represented that there are lack in Interest of many Sudanese private insurance companies in the accurate measurement of financial performance evaluation, which has an impact on decision-making, and what is the relationship between the International Reporting Standard (9) insurance contracts on the evaluation of financial performance through financial indicators (liquidity index, activity index, Profitability Index), and the study aimed to identify the effect of the International Reporting Standard (9) insurance contracts in measuring profitability indicators, activity indicators and profitability indicators, and the study concluded that all results are correct, including that the application of the International Financial Reporting Standard (9) led to an accurate measurement of the financial ratio In the Sudanese insurance companies, and as the study concluded with several recommendations, the Sudanese insurance companies should pay attention to the implementation of the International Reporting Standard (9) insurance contracts because of their effective impact in measuring and evaluating financial performance.